العرب
الإثنين 2021/10/25
السنة 44 العدد 12220

توسيع الشراكة مع القطاع الخاص مفتاح تغيير نموذج التنمية في الأردن

تزايد الضغوط للقيام بمراجعة شاملة للإصلاحات الهيكلية لمختلف القطاعات

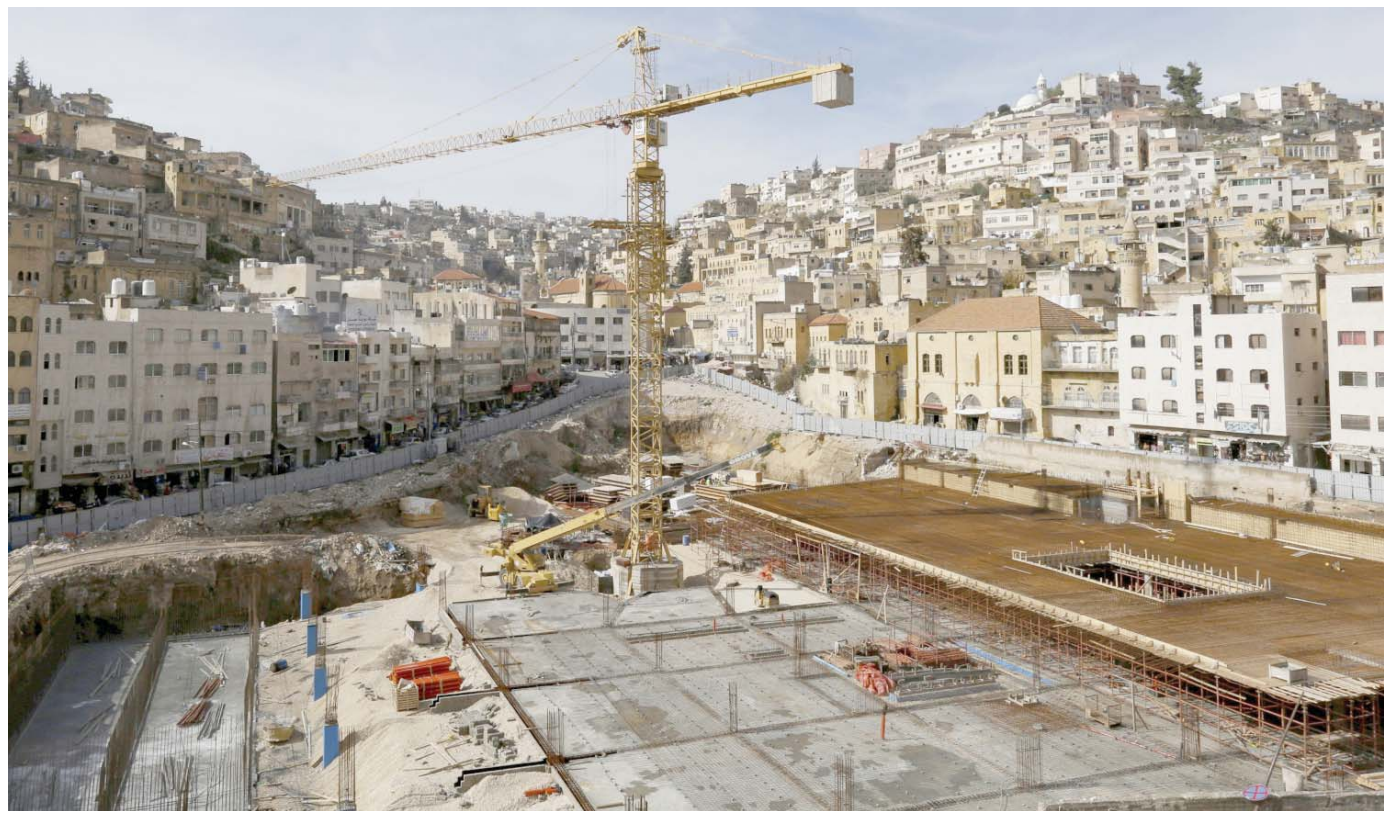

لن يتم تمويل أطنان الحديد والإسمنت من جيوب المواطنين

يؤكد خبراء أن الإسراع بتنفيذ الأولويات والبرامج والمشاريع التنموية التي أطلقتها الحكومة الأردنية ضمن برنامج عمل للمرحلة المقبلة يبدو منقوصا في طريق تغيير نموذج التنمية الذي تسعى له السلطات ما لم يتم توسيع الشراكات مع القطاع الخاص الذي بات تفعيل الشراكة معه شرطا لتحقيق النمو المتوازن.

عمان – تواجه الحكومة الأردنية ضغوطا أكبر من قبل أوساط الأعمال من أجل تعديل أوتار تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي لا تزال بعيدة عن اهتمام المسؤولين على الرغم من الحاجة الماسة إليها لجذب تمويلات جديدة وخفض الإنفاق أكثر.

ويتفق خبراء على أن المسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومة كبيرة وتتطلب جهدا مضاعفا ليتم تنفيذها واقعيا للوصول إلى مرحلة التعافي الاقتصادي، مع ضرورة تعزيز المساءلة والشفافية والانفتاح.

ويرون أن تفعيل الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص لتجاوز الصعوبات أهم خطوة اليوم لدفع عجلة الاقتصاد واستعادة زخم الاستثمار العربي والأجنبي، ولكن ذلك لن يتم إلا بإجراء مراجعة شاملة للإصلاحات الهيكلية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

وتعطي المطالبة بمراجعة شاملة لهذا المجال دليلا على ضعف الجدوى الاقتصادية للخطط الحالية والذي من المرجح أن يدفع الحكومة إلى إعادة التقييم والبحث عن حلول مستدامة لتحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات من أجل معالجة الاختلالات المالية المزمنة.

ويهدف برنامج أولويّات عمل الحكومة الاقتصادي في الفترة بين 2021 و2023 الذي أطلق الشهر الماضي وخصص له مبلغ 480 مليون دينار (78 مليون دولار)، إلى وضع الاقتصاد على مسار التعافي بعد التباطؤ الذي حدث جراء جائحة كورونا وانعكاساتها.

ويرتكز البرنامج على محاور رئيسية تشمل تحسين بيئة الأعمال والاستثمار وتعزيز المنافسة والتشغيل ودعم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وهي: السياحة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والصناعة.

وكان رئيس الوزراء بشر الخصاونة قد أكد خلال مقابلته مع التلفزيون الرسمي مؤخرا أن بلده قادر على الوقوف في وجه الأزمات المتعددة رغم الموارد القليلة التي يمتلكها، مبينا أن جذب الاستثمار الأجنبي ضروري للتشغيل وزيادة حجم الاقتصاد وتنمية القدرات التصديرية للخدمات والسلع، من خلال دعم الصناعات.

ويرى رئيس غرفة صناعة الأردن فتحي الجغبير أن الضرورة تحتم بلورة الشراكة بأسرع وقت ممكن، لتكون نواة نجاح المشروعات بين القطاعين وتؤسس لمشاريع مقبلة تضمن تحقيق التنمية المستدامة، وتضع القطاع الخاص في محور وجوهر تنفيذ مشروعات البنى التحتية وتطوير الخدمات الحكومية.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى الجغبير قوله إن "الاستراتيجيات السابقة كانت تنقصها المتابعة والتقييم ورصد الأداء بشكل واضح ما أضعف تحقيق أهدافها".

وأضاف "الحكومة وضعت عدة أولويات تستهدف تحسين بيئة الأعمال ودعم القطاعات ذات الأولوية، ما يتطلب تعزيز مبدأ المتابعة والتقييم وبشكل يضمن الإعلان عن مؤشرات أداء ورصد معلنة للجميع وتؤسس لمبدأ الثواب والعقاب".

وتابع "نجاح برنامج عمل الحكومة الاقتصادي يحتاج إلى ترجمته على أرض الواقع بشكل عاجل ومتواز مع إطلاق قدرات القطاعات الإنتاجية ولاسيما القطاع الصناعي، والذي يشكل رافعة للاقتصاد ومحرك التشغيل الرئيسي".

فتحي الجغبير

الاستراتيجيات السابقة كانت فيها عيوب، ما أضعف تحقيق أهدافها

جواد العناني

تمكين القطاع الخاص يتطلب جعله شريكا حقيقيا في كل شيء

وفي منطقة الشرق الأوسط تفطنت العديد من الحكومات، وخاصة الخليجية الغنية بالنفط، إلى مدى أهمية تسليم مفاتيح التنمية إلى القطاع الخاص خاصة بعد الأزمة التي ظهرت في أسواق الخام منتصف 2014.

كما أن مصر والمغرب شرعا في توسيع المبادرات من هذا النوع حتى تدعم مستويات ازدهار اقتصاديهما بينما وجدت دول أخرى، وفي مقدمتها تونس والسودان، نفسها في سباق مع الزمن من أجل اعتماد هذا الأسلوب في تنمية المشاريع.

في المقابل تجد دول العراق وسوريا ولبنان وليبيا نفسها بعيدة عن اعتماد هذا النموذج بسبب الاضطرابات التي أفقدت اقتصاداتها المليارات من الدولارات.

وتعرضت عمّان منذ تفشي الجائحة في مارس 2020 إلى ضغوط كبيرة في سعيها لإنقاذ الاستثمارات المحلية والخارجية المتضررة من الأزمة الصحية، رغم أنها كافحت لوضع إطار متكامل لجذب رؤوس الأموال بهدف تعزيز النمو وتغيير التشريعات بما يدعم هذه الأهداف.

وتعالت الأصوات بسبب وجود أكثر من مرجعية تتعامل مع المستثمرين وتمنح تراخيص وحوافز غير مرتبطة بالتشغيل والنمو، وسط مطالبات بأن تكون النافذة الاستثمارية في هيئة الاستثمار هي المرجعية الوحيدة لأصحاب المشاريع.

وتشير التقديرات الرسمية التي ساقها رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار بالبرلمان خالد أبوحسان قبل فترة إلى وجود ما يقارب 40 قانونا وألف نظام و800 تشريع و52 مؤسسة وهيئة وجهة جميعها معنية بالمنظومة الاستثمارية في الأردن.

ومن أجل إنجاح أي خطة محتملة يعتقد نائب رئيس الوزراء الأسبق للشؤون الاقتصادية جواد العناني أن الحكومة ليست لها خيارات سوى البحث في الأسباب التي تعيق الاستثمار، وحلحلة كل العراقيل أمام جذب الاستثمارات.

وقال إن "تمكين القطاع الخاص يتطلب تحويله إلى شريك كامل للقطاع العام بالمشروعات وصناعة القرار وجذبه لزيادة استثماراته الداخلية".

وأكد أن علاقات الأردن القوية مع الدول العربية ستكون مدخلا مهما لتعزيز تنفيذ مشروعات كبيرة مثل السكك الحديدية والربط الكهربائي وغيرهما، بما يفتح مجالات عمل كبرى في البلاد.

تحقيق إماراتي في مخالفات مالية لشركة الاتحاد العقارية

دبي – يواجه رئيس مجلس إدارة الاتحاد العقارية ومسؤولون آخرون بالشركة تهما بسبب مخالفات مالية تتعلق بصفقة تعود أطوارها إلى قرابة ربع قرن.

ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية الأحد عن النائب العام حمد سيف الشامسي قوله إن "نيابة الأموال العامة الاتحادية تباشر تحقيقات موسعة بناء على شكوى من هيئة الأوراق المالية والسلع".

ويتعلق التحقيق بمخالفات مالية ارتكبها خليفة صالح الحمادي رئيس مجلس إدارة الشركة وآخرون بالاشتراك مع بعض مسؤوليها تتعلق ببيع أحد الأصول العقارية للشركة بثمن يقل عن ثمنه الحقيقي والتحايل لإخفاء اسم المستفيد من شرائه بأوراق مزورة وإساءة استعمال السلطة.

وتتضمن المخالفات الغش والإضرار بمصالح الشركة ومساهميها بالدخول في استثمارات خارج الدولة وداخلها دون دراسة حقيقية مما كبدها خسائر مالية ومخالفة مسؤولي الشركة لنظم المعايير المحاسبية لإخفاء ما لحق بتلك الشركة من خسارة عن طريق تغيير تصنيف استثماراتها.

وكانت سوق دبي للأوراق المالية قد علقت التداول على أسهم الاتحاد العقارية إثر الإعلان عن التحقيقات وذلك بعد هبوطها تسعة في المئة إلى 0.25 درهم (0.07 دولار) وقالت إن السبب في ذلك إفصاح من الشركة.

ولم تذكر الشركة، التي يتجاوز رأسمالها المليار درهم (270 مليون دولار)، في الإفصاح شيئا عن التحقيق الاتحادي، لكنها قالت إن السبب فيه أنباء متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وأضافت أن "بيع الأصول ينفّذ على أساس أسلوب أقره مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلال اتباع إجراءات صارمة في التقييم العادل للأصول".

مسؤولون في الشركة يواجهون تهما بالتلاعب في سعر بيع أحد الأصول والتحايل لإخفاء المستفيد وإساءة استعمال السلطة

وباعت الاتحاد العقارية التي بدأت نشاطها سنة 1987 في مارس العام الماضي مبنى سكنيا إلى أمنة الحمادي مقابل 8.2 مليون دولار. وقالت الشركة إن عملية البيع جاءت بعد دراسة عروض وفي ضوء التزامات لخفض ديون الشركة.

ووفقا لما جاء في الإفصاح اشترت الشركة المبنى في 1997 بمبلغ 9.8 مليون دولار وسجلته في دفاترها بقيمة 13.5 مليون دولار في 2019.

وفي بيان منفصل صدر في وقت سابق قالت الاتحاد العقارية إن شركة تابعة لها تعمل على المطالبة بمبلغ 953 مليون دولار من خلال التحكيم لكنها لم تذكر اسمها أو الطرف المطالب بالسداد أو سبب المطالبة.

المركزي في عدن يشدد الرقابة على شركات الصرافة

عدن – شدد البنك المركزي اليمني في عدن من إجراءات الرقابة على شركات الصرافة في استكمال لخطط سابقة تتعلق بالسيطرة على انزلاق محتمل أكبر للعملة المحلية المنهارة.

وفي أحدث خطوات له في هذا المسار، قرر المركزي الأحد ربط أنظمة شركات الصرافة بشبكة الآلية، بالعاصمة المؤقتة عدن، ضمن مساعيه لإنهاء عمليات المضاربة بأسعار صرف العملة الأجنبية.

وألزم البنك في بيان أصدره في وقت متأخر السبت الماضي "كافة شركات ومنشآت الصرافة العاملة في الجمهورية اليمنية بربط شبكة أنظمة الصرافين الآلية بالمركز الرئيسي للبنك المركزي اليمني في عدن".

وذكر أنه تم منحه صلاحيات كاملة للاطلاع على كافة بيانات العمليات التي تجريها شركات ومنشآت الصرافة، على أن يتم استكمال إجراءات الربط خلال أكتوبر الجاري.

وأشار المركزي إلى أن من أهم اشتراطات تجديد تراخيص العمل، هو الربط الشبكي بنظام الصرافة. وحذر المخالفين من "سحب تراخيص مزاولة عمل الصرافة بصورة نهائية في حال عدم تخلفهم أو تأخرهم عن عملية الربط".

وقبل أسبوع، أوقف البنك 54 شركة ومحل صرافة في عدن عن العمل وسحب تراخيص مزاولة نشاطها لعدم التزامها بقانون تنظيم أعمال الصرافة وتعليمات المركزي.

ويأتي تجميد نشاط هذا العدد الكبير من شركات الصرافة في وقت واصلت فيه قيمة الريال هبوطها القياسي لتصل إلى أدنى مستوى على الإطلاق أمام الدولار والعملات الأجنبية.

وشهد سعر الريال خلال الأسابيع الأخيرة تراجعا لافتا، حيث بلغ سعر صرف الدولار الواحد 1380 ريالا. وقبل الحرب في اليمن عام 2015، كان متوسط سعر الدولار في السوق المحلية 215 ريالا.

وأدى التراجع في سعر الريال إلى احتجاجات في عدة مدن يمنية، ومطالب شعبية متكررة للحكومة بالتدخل لوقف تدهور العملة المحلية، وسط تحذيرات من اتساع رقعة الجوع والفقر.

كيف يمكن ربط كومة من النقود بالشبكة الآلية

ارتفاع عوائد الضرائب يقلص عجز الموازنة التونسية

تونس – قدّمت بيانات الموازنة التونسية التي نشرتها وزارة المالية مفاجأة كبيرة حين أظهرت تقلّص العجز المالي خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي بنسبة 38 في المئة بمقارنة سنوية بفضل ارتفاع كبير في الإيرادات الضريبية.

وبلغ عجز الموازنة في نهاية أغسطس الماضي 3 مليارات دينار (أكثر بقليل من مليار دولار) مقارنة مع 4.9 مليار دينار (1.75 مليار دولار) قبل عام.

وفسرت وزارة المالية هذا التراجع بزيادة موارد الموازنة بنسبة 10.4 في المئة لتبلغ نحو 7.5 مليار دولار نتيجة تحسن العوائد الجبائية بنحو 16 في المئة على أساس سنوي، بعد أن كانت تبلغ 6.89 مليار دولار.

في المقابل سجلت نفقات الموازنة ارتفاعا طفيفا بنسبة اثنين في المئة لتناهز 8.39 مليار دولار جراء ارتفاع نفقات التأجير بنسبة 5.7 في المئة، والتي مرت من 4.5 مليار دولار في أغسطس العام الماضي إلى نحو 4.75 مليار دولار في نهاية أغسطس 2021.

38

في المئة نسبة تراجع العجز في أول 8 أشهر من 2021 بمقارنة سنوية

واعتمدت السلطات موازنة هذا العام بحجم بلغ حوالي 19.4 مليار دولار، وبارتفاع ناهز 1.8 في المئة عن موازنة 2020 وعجز بنحو 6.3 مليار دولار، أي أكثر من سبعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تمثل فاتورة الأجور 56.6 في المئة من إجمالي المصروفات.

ويطرح العجز القياسي تساؤلات عن هوامش تحرك الحكومة لردم الفجوة المالية في ظل حالة الركود الاقتصادي المتفاقم في أعقاب مكافحة كورونا وزيادة النفقات الحكومية رغم تحذيرات صندوق النقد الدولي.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن معدلات البطالة بلغت 17.8 في المئة، وسط أزمة اقتصادية غير مسبوقة في البلاد أدت إلى عجز مالي قياسي تجاوز 11 في المئة بنهاية العام الماضي.

وسددت تونس أكثر من مليار دولار من الديون الصيف الماضي من احتياطيات العملات الأجنبية، لكن يتعين عليها الآن أن تجمع نحو 5 مليارات دولار أخرى لتمويل العجز المتوقع في ميزانيتها وسداد المزيد من القروض الداخلية والخارجية.

وقالت وزارة المالية في بيانها حول الإحصائيات الأخيرة "تمثل موارد الاقتراض نسبة 82 في المئة من موارد الخزينة التي تبلغ 3.4 مليار دولار، تشمل موارد الاقتراض الداخلي بقيمة 1.93 مليار دولار وموارد الاقتراض الخارجي بقيمة 1.5 مليار دولار، إضافة إلى موارد أخرى تناهز 750 مليون دولار".

وخصص ثلثا موارد خزينة الدولة، أي ما يعادل 2.7 مليار دولار، لسداد أصل الدين، في حين وجه ما يناهز المليار دولار لتمويل العجز ونحو 430 مليون دولار لفائدة قروض وتوفير سيولة بشكل مسبق للموازنة.

وتقدم الموازنة امتيازات ضريبية للشركات الكبيرة وذات الربحية العالية، مقابل إسقاط فصول اجتماعية تدعم الطبقات الهشة بعد جمع الموارد لذلك من ضرائب على حصص شركات كبيرة.